التجربة التنموية الماليزية

Malaysian développent expérience

محمد زيتوني [1]

تاريخ الاستقبال: 20 /01/ 2020 تاريخ القبول: 01 /05/ 2020 تاريخ النشر: 20 / 06 /2020

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة التنموية الماليزية، فهذه التجربة الفريدة من نوعها ساهمت فيها جملة من السياسات العامة الداخلية الهادفة إلى تحقيق الرؤية السياسية للقيادة الرشيدة الماليزية من أجل تكريس الحكم الراشد والتنمية والمستدامة، وكانت هي النموذج الأمثل من بين مجموع الدول التي سارت في طريق النمو، حيث قامت ماليزيا بعد استقلالها برسم سياسات تنموية وخطط شاملة، انتهجت لتحقيقها فلسفة الحكم الراشد كأسلوب تستطيع من خلاله الوصول إلى تنمية مستدامة، فالتجربة التنموية الماليزية هي نموذج للدول السائرة في طريق النمو في ظل هيمنة نظام العولمة الذي يريد أن يفرض السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية على الدول.

الكلمات المفتاحية: التجربة الماليزية؛ القيادة الرشيدة؛ التنمية المستدامة؛ الحكم الراشد؛

Abstract:

This study seeks to shed light on the Malaysian development experience, as this unique experience has contributed to a number of internal public policies aimed at achieving the political vision of the Malaysian rational leadership in order to devote good governance, development and sustainable, and it was the ideal model among all countries that have gone through The path of growth, as Malaysia, after its independence, drew up development policies and comprehensive plans, adopted the philosophy of good governance as a method through which it can reach sustainable development. The Malaysian development experience is a model for countries that are on the path of growth in light of the domination of the globalization system that wants to impose economic and social policies And the financial state.

***key words**:* Malaysian experience; Good leadership; sustainable development; Good governance;

[1] أستاذ محاضر "أ"، جامعة محمد بوضياف- المسيلة(الجزائر) moh.eno@hotmail.fr

مقدّمة:

خاضت ماليزيا تجربة التنمية المستدامة بجملة من السياسات العامة الداخلية الهادفة إلى تحقيق الرؤية السياسية للقيادة الرشيدة الماليزية من أجل تكريس الحكم الراشد والتنمية والمستدامة، وكانت هي النموذج الأمثل من بين مجموع الدول التي سارت في طريق النمو، حيث قامت ماليزيا بعد استقلالها برسم سياسات تنموية وخطط شاملة، انتهجت لتحقيقها فلسفة الحكم الراشد كأسلوب تستطيع من خلاله الوصول إلى تنمية مستدامة، فالتجربة التنموية الماليزية هي نموذج للدول السائرة في طريق النمو في ظل هيمنة نظام العولمة الذي يريد أن يفرض السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية على الدول، لكن ماليزيا رغم أنها لم تلقى الدعم من الأطراف الدولية الفاعلة، إلا أنها استطاعت أن تبنى نموذج خاص بها برغم افتقارها لهذا الدعم الخارجي خاصة من الدول الصناعية الكبرى عدا بعض الدول كاليابان، كما أن افتقار الاقتصاد الماليزي للمواد الأولية لم يمنعه من خلق فرص حقيقية عن طريق تشجيع الاستثمار والحوافز الضريبية، وإتباع سياسة الخصخصة وتحسين النظام المالي، وإتباع سياسة تعليمية في خدمة حاجات الدولة والمجتمع تربط العلم والمعرفة بالاقتصاد وتوظيف نتائج البحث العلمي والتطوير بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير المناخ الملائم للإبداع، بضمان الاستقرار السياسي وحقوق الإنسان.

ما هي أهم السياسات التنموية التي استطاعت بها القيادة الماليزية تحقيق التنمية المستدامة؟

سوف نعالج هذه المشكلة عن طريق المحاور التالية:

- المحور الأول: أولوية التعليم وبناء اقتصاد معرفي
- المحور الثاني: الخطط التنموية واستراتيجيات التصنيع
- المحور الثالث: الاستثمار والنظام المالي
- المحور الرابع: الخصخصة والشراكة الذكية في التنمية

المحور الأول: أولوية التعليم وبناء اقتصاد معرفي

اهتمت ماليزيا بالإنسان أو الفرد كحلقة أولى في أي تقدم بشري، ولهذا ركزت القيادة الماليزية على بناء الجانب العلمي فيه، فمنذ أن أدرت القيادة الماليزية أهمية هذا المدخل الهام في تحقيق التنمية المستدامة، بدأت في رسم السياسات التعليمية التي تخدم هذا الغرض، فبدأت في العام 1986 بوضع أول سياسة قومية خاصة بالعلم والتكنولوجيا، من أجل تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والتخطيط لجعل ماليزيا مركزاً إقليميا لتكنولوجيا المعلومات، وتماشيا مع متطلبات العصر الذي يوجب أن يعتمد الاقتصاد بشكل متزايد على المعرفة قامت الحكومة الماليزية بمراجعة السياسة القومية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا التي تم وضعها عام 1986 ليتم وضع سياسة جديدة تتفق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين[1].

كانت القيادة الماليزية تدرك القصور الذي تعاني منه الدولة في مجال التعليم نتيجة لاستقلالها الحديث وغياب قاعدة وسياسة تعليمة واضحة وجادة تربط البحث العلمي بالمؤسسات، مع إدراك المتغيرات والتحديات الدولية التي يفرضها النظام الدولي في مجالات المعرفة والعلم، فبدأ التخطيط في هذا المجال في سبيل رفع مستوى التعليم وبناء

[1]. كمال المنوفي وسعيد جابر عوض، **النموذج الماليزي للتنمية(القاهرة**: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005)، ص. 111.

سياسات متكاملة لجميع الأطوار التعليمية وربطها بالتكنولوجيا من أجل إيجاد مجتمع قادر على التكيف مع التكنولوجيا وأكثر ديناميكية وإنتاجية عن طريق توظيف جميع الخبرات القدرات والمعارف في العملية الإنتاجية.

أما فيما يتعلق بالنظام التعليمي في ماليزيا ففي الشق المتعلق بالفرص التعليمية فهو مجاني ولكنه غير إلزامي، أما الهياكل التعليمية فمعظم المؤسسات التعليمية في البلاد حكومية أو مؤسسات تدعمها الحكومة، كما يتكون التعليم النظامي الماليزي من أربع مراحل، يبدأ من المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات، يليه سنتان للمرحلة الثانوية العليا وسنتان المرحلة ما بعد الثانوية يطلق عليها" الصف السادس"، وبعدها مرحلة برنامج القبول في الجامعة، وتقوم عملية التأطير من طرف معلمين خضعوا إلى التدريب في مراكز خاصة بتدريب المعلمين وفق برامج عالمية ومتطورة، مع توفير جميع الإمكانيات للمعلمين والمدارس من أجل زيادة مردودية وتحصيل التلاميذ والطلبة الباحثين على حد سواء.

خضع التعليم في ماليزيا إلى رؤية واضحة ودقيقة للإصلاح، فاعتمدت الدولة التدريب المكثف والواعي وهو ما يسمح بممارسة قوة العمل على أحسن وجه، كما أن ماليزيا لم ترن إلى النماذج الجاهزة وإنما اشترطت للحصول عليها أن تكون موصولة بموظفين مدربين، فقد ساعد التعليم على ارتفاع المطرد لإنتاجية العمل وتحسين الدخل ففي ماليزيا، كما أن التدريب شجع على ابتكار نماذج جديدة و فتح آفاق واسعة نحو تنمية اقتصادية "[1].

استطاعت ماليزيا أن تقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت على الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق المفاهيم الغربية التي لا تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا مع الإيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الفعالة فكانت سياسة الاتجاه شرقاً إلى اليابان[2] حيث النموذج الجاذب الذي حقق النهضة لأنه لا يفرض أي أجندات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على شركائه، عكس النموذج الغربي الذي اتجهت له جل دول العالم الثالث وهو نموذج معياري لا يمكن تطبيقه إلا في ظل توفر البيئة التي نشأ فيها لأن التجارب لا تستنسخ بل يستفاد خاصة إذا كان هذا النموذج يريد أن يفرض الهيمنة ولا يحترم اختلاف واقع المجتمعات والدول[3].

في هذا اعتمدت ماليزيا على النموذج الياباني في أخذ التجارب والتكنولوجيا والتدرب على استعمالها من طرف مدربين يابانيين لنقل التقانة لليد العاملة الماليزية ومحاولة تطويرها، حيث صرحت القيادة الماليزية أنها لا تسعى لإستراد التكنولوجيا وفقط، إنما إلى توطينها، فوجدت ماليزيا سوق خصبة ومكان ملائم لاستثمار هذه التكنولوجيا مع إرفاق مدربون لتعليم اليد العاملة الماليزية، فقد اتبعت القيادة الماليزية "سياسة منظمة في مجال العلم والتكنولوجيا منذ سنة 1970 وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقها في أعقاب الاضطرابات

---

[1]. يوسف ناصر، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المرنة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط.1، 2010)، ص. 273.

[2]. **وفاء لطفي، "السياسات التنموية في ماليزيا"، جامعة القاهرة**: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص. 7

[3]. دليلة بن توسة، **المشروع الحضاري الإسلامي بين العالمية والعولمة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011)، ص. 243

الطائفية التي اجتاحت البلاد سنة 1969 وكان الهدف من السياسة الاقتصادية الجديدة هو تحقيق نقلة اقتصادية واجتماعية نوعية مع التركيز على رفع مستوى المالاي ونصيبهم من الثروة القومية"[1].

إذاً في مجال الاهتمامات الماليزية في مجال التعليم فقد انصب على التكنولوجيا باعتبارها مفتاح التنمية وهي ضرورية لرفع مستوى الاقتصاد والوصول لتنمية اجتماعية ناجحة عن طريق تثقيف وتعليم وتطوير الفرد الماليزي إلى أعلى مستويات العلم، حيث أكدت النخبة الماليزية على ضرورة الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي ووعيهم بأن استخدام التكنولوجيا والمعرفة هو جوهر العملية التنموية، وزاد التركيز أكثر على علوم المستقبل خاصة الرياضيات والعلوم الطبيعية واللغات، كما شجعت التعليم العالي العام والخاص، وانتهجت سياسة انفتاحية على الجامعات العالمية وذلك بتشجيع أبناءها بالدراسة فيها من أجل التعليم وكسب الخبرات ما انعكس على التنمية بالشكل الإيجابي.

ولأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن تكون السياسات شاملة لجميع أفراد المجتمع، فقد اهتمت ماليزيا بالسياسات التعليمية الموجهة للمرأة، فلا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون مشاركة المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في نهضة المجتمع في جميع الأصعدة وهذا يعد استثمار هاماً في رأس المال البشري لأن ماليزيا تعتمد على أفرادها رجال ونساء من أجل تحقيق تنمية مستدامة[2].

لقد ذهبت ماليزيا في مجال الاهتمام باقتصاد المعرفة بعيداً فبدأت تعتمد على الصناعات ذات المحتوى الثقافي المتقدم لكي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية من خلال توجهه إلى الصناعات والأنشطة التي تولد قيما مضافة عالية، وبدأ الاهتمام ينصب على البحوث والتطوير، وقد نتج عن هذه السياسة التشجيعية قيام بعض الشركات الدولية بإنشاء مراكز البحوث والتطوير في ماليزيا من أهمها " موتورولا" Motorola " وشارب" Sharp، من خلال الاعتماد على العلم والتكنولوجيا وبناء سياسات تعليمية هادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي يوظف فيها العلم[3].

فاقتصاد المعرفة هو الطريق الذي اختارته ماليزيا وهو الذي غير مستقبلها، إن الاقتصاد العالمي العولمي الجديد يعني اقتصادا يجري فيه استخدام مكثف للمعرفة في قطاعات وطنية مختلفة استخداماً يقود إلى قفزات في النمو، والفرق بين الاقتصاد القديم والجديد هو كثافة استخدام المعرفة في العملية الإنتاجية، كما أن التكنولوجيا يمكن أن تكون حاملة لبدور التبعية وبالتالي يجب أن تكون تعتمد ماليزيا على تكنولوجيتها الخاصة في الاقتصاد، خاصة أن العولمة شكل جديد من الاستعمار جاء عن طريق انتشار التكنولوجيا، وذلك لضمان استقلالية الاقتصاد الماليزي عن الاقتصاد العالمي والمعولم الذي تحركه بعض المنظمات العالمية، كمنظمة التجارة العالمية والبنك وصندوق النقد الدوليين، وتحرص ماليزيا على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية حتى لا تتعرض لاستغلال ومحاولة عرقلة عمليتها التنموية[4].

---

[1]. سعيد جابر عوض،" السياسات العامة في ماليزيا،" **الجهاز الإداري والتنمية في الخبرة الآسيوية**(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص.147.

[2]. كمال متوفي وسعيد جابر عوض، **مرجع سابق**، ص. ص. 110.

[3]. محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة**(**بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، نوفمبر2000)، ص. 92.

[4]. محمد سيد سليم، **الفكر السياسي لمحاضير محمد**(القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006)، ص. 213.

لقد ربط محمد مهاتير مهندس النهضة الماليزية بين توفير الاستعداد المحلي للاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة وبين استقدام الشركات الأجنبية للعمل في ماليزيا مع شركاء محليين والتدريب أثناء علاقة الشراكة والبحث والتطوير لتكييف التكنولوجيا المستوردة للواقع المحلي وتطوير تكنولوجيا محلية، لأجل التمكين من حقول عصر- ثورة المعلومات والاتصالات، والانتقال من اقتصاد يقوم على إنتاج السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على إنتاج المعرفة "[1]

المحور الثاني: الخطط التنموية واستراتيجيات التصنيع

بعد استقلال ماليزيا سنة 1957 عمدت إلى البحث عن أساليب وخطط تنموية تساعدها في الخروج من دائرة الدول المتخلفة، حيث وصلت ما نسبته خمس وسبعون بالمائة من السكان تحت خط الفقر، وهو ما حتم على صانع القرار إتباع مجموعة من الخطط التنموية قصيرة ومتوسطة طويلة المدى، بهدف التخفيف من حدة الفقر للمواطن الماليزي وتحقيق مستوى معيشي أفضل، لقد لعب صناع القرار في ماليزيا دوراً بارزاً في استكمال أهداف هذه الخطط، وكان محمد محاضير رائد هذه النهضة التنموية مهتما جدا باستكمال الخطة التنموية الأولى وإلحاقها بخطط أخرى مكنت ماليزيا من تحقيق أهدافها التنموية.

في الخطة الخماسية الأولى في فترة 1957 و1961 والخطة الخماسية الثانية في الفترة 1962-1966 عملت ماليزيا بعد الاستقلال مباشرة بسياسة التنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم، وبعد مرور تقريبا عشر- سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تحقق أهدافها، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على إحلال محل الواردات، وفي الفترة 1966- 1970 وضعت الخطة الخماسية الثالثة التي أسست التحول من صناعات إحلال الواردات للصناعات الموجهة للتصدير"[2] وكانت الخطة الرابعة من الفترة 1970- 1975 ضمن السياسة الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة وإعادة هيكلة المجتمع وهي ممتدة من 1970- 1990.

وفي ما يخص السياسة الاقتصادية الجديدة " التي وضعت عقب أحداث 13 ماي 1969 فقد ركزت على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة مشكلة الفقر وإعطاء الأولوية للماليزيين من أصول مالاوية إدماجهم في الأنشطة الاقتصادية، وشتمل الإطار الاقتصادي لهذا المنظور على التنمية الاقتصادية مع الحرص على توسيع الاقتصاد وتنويعه بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي"[3]

وبناء على النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية السابقة التي دامت عشرون سنة صاغ محمد مهاتير سياسة جديدة وهي السياسة الوطنية أو القومية امتدت 10 سنوات من سنة 1990- 2000 "في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محمد مهاتير تحت شعار رؤية 2020، و قد تضمنت سياسة التنمية القومية التي تبنتها الدولة الإسراع في عملية التنمية وإصلاح الأراضي الزراعية والإسراع في عملية التصنيع، بالإضافة إلى إقرار عدد

---

[1]. المرجع نفسه، ص. 222

[2]. وفاء لطفي، مرجع سابق، ص. 4.

[3]. فاطمة الزهراء طلحاوي ومحمد مدياني ،" **سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا** "(الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 8.9 ديسمبر 2014، جامعة أدرار)، ص. 239.

من الإجراءات التفضيلية للمالاي، الهادفة إلى زيادة فرص عمل المالايا وزيادة دخلهم و حثهم على الهجرة إلى المدن"[1]

وبعد تنحي محمد محاتير من السلطة أكمل نائبه بدوي مسيرة التنمية بنفس خطى محاتير وبنفس السياسة، فأتى بعد ذلك بسياسة الرؤية الوطنية 2000-2010 وهي خطة عشرية قسمت لخمسيتين، وقد تابع الخطوط العامة للتنمية السابقة، ولكنه أعطى اهتماماً أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي"[2].

أما في ما يخص رؤية 2020 لمحمد محاتير وهي إستراتيجية شهيرة ترسم الواقع الماليزي بعد هذه السنة وتطمح للوصول إلى مراتب عالمية في جميع المجالات يرتقي من خلالها الفرد الماليزي وهذه الروية كانت قد ألهمت الكثير من الماليزيين وخاصة رجال الأعمال الذين أصبحوا يعملون وفق خطط طويلة المدى ومن اجل تحقيق أكبر المكاسب حتى لو كانت على المدى البعيد ولكن بطريقة آمنة وناجحة وعدم الاهتمام بالأرباح الآنية التي تحمل من المجازفة والأخطار ما يهدد رأس المال، فخطة 2020 بعثت في نفوس الماليزيين الإرادة والقوة والصبر للوصول إلى هذه الرؤية وتحقيق طموحات الشعب الماليزي المثابر.

لنجاح هذه الخطط اتبعت ماليزيا مجموعة من الاستراتيجيات التي انطلقت منها التنمية الاقتصادية في محاولة لتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع الماليزي، والبلوغ من خلالها إلى مرحلة الرفاه وقد أثبتت هذه الاستراتيجيات فاعليتها بعد أن بدأت ماليزيا تجني ثمار إيجابية جعلت من تجربتها التنموية ناجحة كانت بداياتها مرحلة التصنيع التي حولت النظام الاقتصادي الماليزي إلى نظام رأسمالي، هذه الاستراتيجيات كانت عبر المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: 1958- 1969 وتميز المرحلة الأولى بإستراتيجية إحلال محل الواردات، بعد تطبيق هذه السياسة قامت على أساسها صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات"[3]وكانت عبارة عن سلع استهلاكية موجهة للسوق المحلية وتعتبر هذه الإستراتيجية هي الأهم في الاقتصاد الماليزي، لأنها قادرة على توفير المدخرات التي توجه بالأساس للاستيراد، وإعادة توجيهها لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتينة، وهياكل اجتماعية لتطوير الفرد الماليزي، وكان المجال الزراعي أكثر المجالات التي اهتمت بها هذه الإستراتيجية.

- المرحلة الثانية 1970- 1990: وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية الصناعات التصديرية؛ عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدل البطالة، تحسن توزيع الدخول وبلغ معدل النمو 8 بالمائة سنوياً في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود5 بالمائة، وكانت هذه السياسة

[1]. جابر سعيد عوض، محرراً، السياسات العامة في ماليزيا، **مرجع سابق، ص.** 15
[2]. هادية فاضل عباس فضلي،" التجربة التنموية في ماليزيا من 2000-2010" **دراسات دولية،** (ع. 54)، ص. 174
[3]. أحمد درج علي،" التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا،"**مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية،** (ع.3، مجلد.63)، ص. 136.

تشجع على الاستثمار واستقدام الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك على الحوافز الضريبية المغرية، لإنشاء مناطق تجارية حرة من أجل زيادة المنافسة والتعاون والشراكة[1].

- **المرحلة الثالثة 1990-2010**: وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية،" فقد اعتمدت ماليزيا في مطلع الثمانينيات إلى الآن على التصنيع الثقيل والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية المتاحة وتصنيع سيارة "بريتون"، والتوسع في الصناعات الإسمنتية والتركيز على صناعة الالكترونيات والصلب والنسيج، إذ تساهم في بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40 بالمائة من العمالة "[2].

- **المرحلة الرابعة 1991- 2020** وتميزت هذه المرحلة باعتماد ماليزيا على إستراتيجية الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة الكبيرة،" اعتمدت ماليزيا على الصناعات من النمط المكثف لعنصر رأس المال العالي التقنية والمهارة الفنية وذو القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وشهدت هذه المرحلة استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي إذ بلغ عدد المشاريع الصناعية بحدود 15 ألف مشروع وحجم الاستثمارات 800 مليار رنجيت ماليزي وكانت نسبة المشاريع الأجنبية 54 بالمائة والمشاريع المحلية 46 بالمائة"[3] وبجانب هذه الاستراتيجيات المرحلية اعتمدت ماليزيا على استراتيجيات أخرى تمثلت في:

- سياسة الاعتماد على الذات: حيث سعت ماليزيا بهذا الخصوص على الاعتماد على نفسها واستغلال **مواردها الخاصة ومدخراتها** وإمكانات مواطنيها وتوظيف قدراتهم في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، والاستفادة من قدرة المواطنين الماليزيين الصينيين خاصة في التكييف مع التكنولوجيا والتحكم بها، فاستثمرت ماليزيا هذا الأمر بتطوير التقنية وصناعة تكنولوجيات خاصة بها لتصبح من أكبر المصدرين للتقنية.

فعملت ماليزيا على إعادة إدماج السكان الأصليين (البوميترا) في الاقتصاد الماليزي وتوفير فرص عمل لائقة وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل حتى لا يكون تخلف الماليزي عائق أمام التنمية في ماليزيا، هذا ما جعل الاقتصاد الماليزي يحض بالاتزان والاستقرار.

فسياسة الاعتماد على الذات ميزت الخط التنموي الماليزي منذ البداية؛ وذلك لإقامة تنمية مستقلة قادرة على مواجهة التبعية وعدم الوقوع في شباكها، فقدرة ماليزيا على التحكم في اقتصادها وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1997 جعلتها قدوة رائدة في مواجهة وإدارة الأزمات الاقتصادية، حيث استطاعت ماليزيا أن تتجاوز الأزمة بعد عامين. نتيجة اعتمادها على ذاتها ووضع توصيات صندوق النقد الدولي جانباً، فعمدت النخبة السياسية في إدارة الأزمة عن طريق بعض السياسات مثل؛ تخفيض الأجور ورفع الدعم الحكومي عن بعض **السلع والمنتجات. هذا** ما يرهن على قدرة القيادة السياسية في إدارة الأزمات والمحافظة على استقلالية الاقتصاد الماليزي رغم الانفتاح.

---

[1]. عبد الرحمان بن سانية،" قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية،" **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، (ع. 11، 2011)، ص. 60.

[2]. **مناضل عباس حسين الجوري**،" نظرية سرب الإوز الطائر الآسيوية ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي،" **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (مجلد 3، ع.11)، ص. 211.

[3]. **المرجع نفسه، ص.** 211.

- إستراتيجية الصناعات العنقودية: والتي شكلت منهج جديد في الصناعات الماليزية حيث "تم ربط عضوية عنقودية في ما بين الشركات المنتجة من ناحية والوحدات التي تقوم بإمدادها بالخامات والسلع الوسيطة من ناحية أخرى، وعادة ما يتم تريب العنقود التصنيعي على أساس نقاط التقارب والجوار الجغرافي، وتتكون المكونات الرئيسية لكل عنقود من العناصر التالية: الأسواق، والشركات(**الوحدات المنتجة**) **الموردون، وعادة ما** يرتكز كل عنقود على ثلاث مقومات رئيسية، مهارات محددة موجودة بين أفراد قوة العمل، وتقانة ملائمة، وبنية تحتية مناسبة"[1]

وتمثل هذه المقاربة في المنهج الأمثل لإنشاء مدينة صناعية متكاملة قائمة على تكنولوجيا عالية وتقنيات متطورة تساهم في زيادة الإنتاجية وتوفير قيم مضافة كبيرة وعادة ما تكون هذه المدن الصناعية خاصة بالاستثمارات الأجنبية لتحفيزهم وضمان حماية رؤوس أموالهم.

المحور الثالث: الاستثمار والنظام المالي

شكل الاستثمار في ماليزيا الجزء الهام والذي اعتمدت عليه من أجل أحداث التنمية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي خاصة من طرف الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات التي وجدت في ماليزيا مجالاً خصباً للاستثمار وزيادة رأس المال، نتيجة الحوافز الضريبية التي تقدمها ماليزيا للمستثمرين الأجانب من أجل" ضمان عدد متزايد من العمالة الوطنية، والخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمي، كما لعب الاستقرار السياسي الذي عرفته ماليزيا وساهمت فيه القيادة الماليزية وعملت على توفيره للمستثمرين، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية في المجال الاقتصادي والاجتماعي"[2].

مع منتصف الثمانينيات وموجة الاستثمارات اليابانية الواسعة القادمة للاقتصاد الماليزي، ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى جملة الاستثمارات في ماليزيا 52 بالمائة، **حيث بلغت الذروة عند** نهاية الثمانينيات 71 بالمائة ثم انخفضت إلى 44 بالمائة في منتصف التسعينيات، ويلاحظ أن رأس المال الأجنبي كان المسيطر على نحو 40 بالمائة من جملة الأصول في صناعة الآلات الالكترونية والكهربائية عام 1990، بينما ظلت سيطرة رأس المال الأجنبي محدودة على فروع النشاطات الأخرى[3].

قامت الدولة الماليزية على وضع أكبر قدر ممكن من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب من أجل استغلال استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التصنيع للاستفادة ونقل التقنية والتكنولوجيا والخبرة لليد العاملة الماليزية وتحسين قدراتها،" وانتهجت حكومة ماليزيا سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية ومحاولة الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية"[4].

---

1. محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق، ص**. 128
2. ناصر يوسف، **مرجع سابق، ص**. 282.
3. محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق، ص ص**. 46، 47.
4. عادل عبد العظيم، **التجارب الدولية: تجربة ماليزيا** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط)، **ص**، ص. 21.

في المقابل تعمل الحكومة الماليزية الرشيدة على ضمان الحماية التامة من التعرض للخسارة أو المحاباة في الحصول على المعاملات والمناقصات وكذلك التمويل بالنسبة لجميع المستثمرين الأجانب وذلك من أجل استجلابهم على ماليزيا، " فالحكومة الرشيدة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم بما في ذلك حقهم في إبداء الرأي في شأن إدارة الشركة أو المعاملات الكبرى، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم، كما أنها توفر للمستثمرين نسبة أكبر من السيولة وذلك لبناء الثقة والكفاءة في أسواق المال"[1].

من خلال هذه المبادرات نستنتج الدور الهائل الذي تقوم به النخبة الماليزية من أجل حماية المستثمرين والدائنين في حالة فشل الاستثمار من أجل استقطابهم إلى ماليزيا، فهذه الخطوة تعتبر هامة في بناء البنى التحتية للاقتصاد الماليزي وتمتين هياكله، خاصة أن معظم الاستثمارات التي تشجعها ماليزيا هي استثمارات صناعية كبرى تعتمد على التكنولوجيا والالكترونيات والصناعات الموجهة للتصدير والتي تعتمد على يد عاملة كثيفة وعالية التقنية، فالحكومة الماليزية تعمل على الموازنة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي بمنعه من منافسة المنتوجات المحلية التي ينتجها المستثمر المحلي من أجل المحافظة على قدرة المستثمر المحلي على المنافسة في الأسواق وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن ذو الدخل الضعيف والمتوسط وتعزيز استهلاك المنتوج المحلي، " مما خلق مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي كبير، علماً أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي بنسبة 40 بالمائة لفترة 1970-1991، كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح"[2].

حيث أن الميزانية المخصصة للتنمية الاقتصادية أكبر بكثير من ميزانية التسلح أو الإنفاق العسكري الذي لا تؤيده الحكومة الماليزية وإصرارها على التنمية في إطار منطقة منزوعة السلاح من أجل ضمان الاستقرار والأمن ودعم العملية التنموية في بلدان آسيا والعالم الإسلامي، الذي لا يمكن أن تتحقق تنمية فيه بوجود توترات، وذلك لدعم الاستقرار الذي ميز المنطقة منذ عقود من الزمن، فالاهتمام الماليزي منصب على الخطر الثلاثي الفقر والجهل والأمراض أكثر من اهتمامها بالخطر التقليدي، إلا في حالة التهديد المباشر للوطن".

كما عملت الحكومة الماليزية على تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات لسنة 1988، في ما يخص نسبة حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية والسماح للأجانب بالاستحواذ على 100 بالمائة من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80 بالمائة من أو أكثر من منتجات تلك الشركات وتختلف نسبة الملكية باختلاف نسبة تصدير المنتجات الخاصة بالشركة.

أما في ما يخص الإعفاءات والحوافز الضريبية وبموجب قانون تشجيع الاستثمارات، فإن الشركات يمكنها أيضا التمتع ببعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض المنتجات المنصوص عليها في ذلك القانون، يتم أيضا تقدير الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير، وكذا تدريب العمالة

[1]. سناء عبد الكريم خناق" حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية - التجربة الماليزية (ماليزيا: جامعة مالايا)، ص. 9.
[2]. عبد الرحمان بن سانية، " قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات(ع. 11، 2011)، ص. 66.

المحلية فضلاً عن الإعفاءات الضرائب لخمس سنوات لتشجيع هذه الشركات على التوطن في ماليزيا وفي عام 1990-1991 استجابت ماليزيا للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، وكذلك مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز، وتقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية"[1].

بعد تسهيل هذه الحوافز كانت القيادة الماليزية على يقين بأنها قدمت دفعة قوية لاقتصادها وتمكينه من بناء قواعد تحتية قوية لاقتصادها وانطلاقة سريعة ومستمرة للتطور والتقدم ولتنمية مستدامة، كانت الغاية والهدف السامي للقيادة الرشيدة في ماليزيا.

وفي هذا الإطار كان يجب على ماليزيا أن تمتلك نظام مصرفي ومالي قادر على مواجهة الأزمات المالية وقادر على التمويل والادخار من أجل دعم العملية التنموية والتحكم في النظام النقدي واستقراره فكان البنك المركزي على رأس النظام البنكي والمالي في ماليزيا، " وقد أنشئ عام 1958 من أجل أن يتولى إصدار النقود الوطنية والحفاظ على الاستقرار النقدي والتأثير على مستوى الائتمان في الاقتصاد القومي، ثم تأتي البنوك التجارية كأكبر وأهم مكون للمؤسسات المالية في ماليزيا ويبلغ عدد البنوك التجارية 33 بنكاً تلعب دوراً رئيسياً مع البنك المركزي في تطوير نظم الدفع والقيام بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كما تأتي شركات التمويل كثالث أكبر تجمع للمؤسسات المالية، حيث تتولى هذه الشركات تقديم أموال الأزمة للشركات التجارية والصناعية وقطاع التشييد"[2].

وبالموازاة مع البنك المركزي أنشأ محمد محاتير بعد وصوله إلى رئاسة الوزراء نظام مالي إسلامي وذلك بداعي أن أغلبية المجتمع الماليزي مجتمع مسلم لا يتعامل مع المصارف الربوية، لهذا أسس نظام مصرفي إسلامي سنة 1983 مع البنك المركزي حيث اعتمدت ماليزيا في نظامها المالي على النظام التقليدي والإسلامي معاً في عملية التنمية **وجلب الاستثمار**" فماليزيا اعتمدت على إستراتيجية النظام المالي المزدوج " إسلامي + تقليدي"، **فهي لا تسعى** لأسلمة النظام المصرفي مثلما تم في إيران والسودان بل تسعى لخلق نظام مالي إسلامي موازيا للنظام المالي التقليدي ومكملاً له، إذ يسير النظامان باتجاه خلق نظام مالي ماليزي كفء يتنافس مع باقي أسواق المال الأسيوية وفي الوقت نفسه تصبح ماليزيا مركز التمويل الإسلامي في العالم"[3].

وكان هذا النظام المالي الإسلامي يوفر الكثير من الفرص والقروض الغير ربوية التي لا تتعامل بالفائدة أو القيم المضافة مما سهل على السكان الأصليين المالاي من الاستفادة من القروض الإسلامية لتمويل مشروعاتهم

[1]. عادل عبد العظيم ، **مرجع سابق، ص**، 116.
[2]. كمال متوفي، وآخرون، **مرجع سابق، ص**. 275.
[3]. سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز،" الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا " **مجلة العلوم الاقتصادية**، (ع.38، المجلد 10، مارس 2015)، ص. 119

وخاصة أن أغلب السكان الماليزيين هم مسلمين[1]، هذا ما جعل التمويل الإسلامي مشروع ناجح ساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وكذلك الأجنبية لتقديمه العديد من التسهيلات وانعدام الفوائد المضافة" حيث يتنافس البنك الإسلامي مع البنوك التقليدية الربوية في السيطرة على أسواق المال المفتوحة في ماليزيا ويساعده في ذلك البنك المركزي الماليزي الذي فرض على البنوك التقليدية الربوية فتح نوافذ إسلامية في حساباتهم، وقد تم إنشاء سوق أوراق مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 بالمئة، حيث تعتبر ماليزيا أكبر بلد مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، وبدلت الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة في تقديم إعفاءات جمرية كي تحافظ على موقعها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي"[2].

قدم النظام المالي الماليزي الكثير من المساهمات في عملية التنمية وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية سنة 1997 التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا والتي لم تستطع الوقوف من تبوتها إلى بعد عقود من الزمن ومازالت تعاني من أملاءات صندوق النقد الدولي، في المقابل رفضت ماليزيا هذه التوصيات واعتمدت على ذاتها في مواجهة الأزمة ومحاولتها إعادة هيكلة النظام المالي بما يتناسب والخروج من الأزمة واتخاذ تدابير علاجية ووقائية في نفس الوقت واستطاعت بعد عامين الخروج من هذه الأزمة" عن طريق فرض قيود صارمة في السياسة النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحاً لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج والعمل على استجلاب حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة.

بينت دراسة إحصائية لمجلة The Banker أن البنوك الماليزية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة على خريطة البنوك العالمية، حيث ظهرت سبع بنوك منها ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم لعام 1994، ورغم أن الإحصائيات قد تغيرت منذ ذلك الوقت وخاصة في ظل الأزمة لكنها رجعت البنوك الماليزية إلى الريادة والحرص الشديد على تطبيق القوانين الوقائية[3]، من خلال:

- تمارس المصارف دوراً وقائيا على زبائنها من الشركات المقترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلاتها الائتمانية من المخاطر والإفلاس في الشركات المقترضة.

- وضع خطط وسياسات وآليات لتقييم أداء المصرف والعاملين به.
- تحديد صلاحيات والمسؤوليات وسلطات اتخاذ القرار من مستوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا.
- نظام قوي للرقابة الداخلية والضبط الداخلي يتضمن تدقيق داخلي وخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر وفحص وموازنة ورقابة مستمرة للمعاملات.

---

[1]. خديجة بوريب، " **النموذج التنموي الماليزي المنطلقات الواقع والتحديات المستقبلية** "(الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3- 4 ديسمبر)، ص.276.

[2]. زليخة بن حناشي، مريم شطيبي محمود، " **التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية**"(مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 3.2 ديسمبر 2015)، ص. 7

[3]. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، " **انطلاق الاقتصادات النامية: رؤية حديثة**، المركز الجامعي غرداية، ص. 11

- الرقابة والتحكم في المخاطر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة وذات المصالح المتداخلة من قبل المقترضين والمساهمين وغيرهم من المديرين وأصحاب اتخاذ القرار بالشركة.
- نظام حوافز مالي وإداري للعاملين بكافة قطاعاتهم.

عن طريق هذه القوانين والحوافز تضمن الحكومة الماليزية الرشيدة عدم الوقوع في فخ المديونية مرة أخرى أو الوقوع في أزمات مالية عالمية نتيجة الاستقلالية التي يتمتع بها النظام المالي الماليزي عن النظام المالي العالمي، حيث يعتبر النظام المالي في ماليزيا بمثابة القلب النابض وشرايين الاقتصاد، فتسعى الحكومة الماليزية لخلق نظام مالي يتمتع بالمزيد من المرونة والتنافسية، فيرتبط الاستثمار الأجنبي بمدى قوة بنوك البلد المستثمر فيه ومدى امتلاكها لرؤوس أموال كافية من أجل السيولة والتمويل، كما اعتمدت على مصارفها التقليدية والإسلامية خاصة في جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب خاصة في الصناعات الثقيلة القائمة على التكنولوجيا العالية والتقنية والمعرفة العلمية الدقيقة من أجل الاستثمار المعرفي وكذلك المالي، وكانت المصارف الإسلامية تدار وفق الشريعة الإسلامية حيث خصصت مشاريع كبرى قائمة على صناديق الزكاة التي ساهمت بدورها في تنمية الاقتصاد الماليزي ومحاولة إعطائه بصمة إسلامية في تعاملاته وجميع ممارساته داخل وخارج ماليزيا[1].

المحور الرابع: الخصخصة والشراكة الذكية في التنمية

تبنت ماليزيا مع استقلالها النظام الاشتراكي باعتمادها على الاقتصاد الموجه والمركزي، حيث تتحكم الدولة في جميع النشاطات الاقتصادية داخل وخارج الدولة[2]، ولكن بعد التغيرات التي طرأت على المستوى الداخلي لماليزيا بسبب الاضطرابات العرقية لعام 1967، وكذا التغير الخارجي الذي انجر عنه سقوط الاتحاد السوفيتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مما سبب تغير في النظام العالمي، مما حتم على ماليزيا تغيير التوجه السياسي والاقتصادي وذلك بالانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تحركه العولمة وباعتبار أن القطاع الخاص القطاع الأهم في العولمة الليبرالية، والذي تعتمد عليه كل التجارب التنموية الناجحة، مما جعل ماليزيا تنحو منحى الخصخصة لتسريع عملية التنمية وضمان عدم تخلفها عن **الركب المتقدم**[3].

أدركت القيادة الماليزية أن القطاع الخاص شريك أساسي وفعال في التنمية بجانب القطاع العام بعد أن أصبحت الدولة غير قادرة على تمويل جميع المشاريع الوطنية، فالقطاع الخاص هو الوحيد الذي يملك القدرة على المنافسة والإنتاجية وتوفير مناصب العمل والقضاء على البطالة، خاصة بعد أن بدأت الحكومة ترفع يدها من مؤسسات فاعلة وضخمة ملكيتها للقطاع الخاص، وكذلك إشراكه مع القطاع العام في مؤسسات أخرى من أجل تسب السيولة والتمويل من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، **ومن** هنا فالخصخصة مفهوم اقتصادي يقصد به زيادة دور القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات

---

[1]. سناء عبد الكريم الخناق ، مرجع سابق، ص. 11

[2]. جابر عوض(محرر)، **دور الدولة مابين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية**(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009)، ص. 255.

[3]. سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**(بيروت: دار الفارابي، ط. 1، 2002)، ص. 39

الإنتاجية في المجتمع بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات وزيادة التنمية الاقتصادية، أو هي نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص[1].

واعتمدت ماليزيا على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص من سنة 1983 حيث عمل صانع القرار في ماليزيا على" تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام"[2] من أجل العجز الجزئي الذي عانت منه الحكومة الماليزية في أعقاب الخروج من الأزمة الاقتصادية، وعدم قدرتها على احتواء جميع المشاريع وخاصة الهيكلية والحساسة وتمويل البعض الآخر، ففي سنة 1983 لجأت ماليزيا إلى الخوصصة بتمليك العديد من هذه المشاريع والمؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، أو العمل في شراكة بامتلاك الدولة لمؤسسات معينة وإشراك القطاع الخاص فيها بعدد معين من الأسهم والعكس، وذلك من أجل تعدد جهات التمويل لهذه المشاريع والمؤسسات.

تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص من التوجهات التي دفعت بالاقتصاد الماليزي نحو تنمية مستديمة، واعتبر القيادة الماليزية أن ماليزيا شركة تعمل في إطارها جميع الفواعل والكل له الحق في التملك وتنمية أرباحه، وعمدت الدولة لتوجيه برنامج الخصخصة للطبقة الفقيرة في المجتمع لرفع مستوى معيشتهم بعد أن نجحت في تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة، يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة وفي ما يعرف بإعادة توزيع الثروة والعدالة فيها، حيث أن الماليزيون الصينيون يتمتعون منذ البداية بذهنية احترافية في ميدان التجارة والصناعة ويسيطرون على هذه المؤسسات.

في محاولته لإعادة التوازن والتوزيع الأفقي لثروة البلاد وتكافؤ الفرص في الحصول عليها عمد محمد محاتير بإتباع برنامج الخصخصة الذي لا يعني انسحاب الدولة كلية من النشاط الاقتصادي وإنما قصد منها تفرغ الدولة للتخطيط والمتابعة والرقابة على القطاع الخاص لما يضمن سير المشروعات الرأسمالية في إطار أهداف قومية. ففي الوقت الذي أعطت ماليزيا للقطاع الخاص دورا ديناميكيا في عملية التنمية استخدمت مالها من سلطات في مجال التراخيص والضرائب والحوافز المالية وغيرها من الإجراءات التنظيمية بالشكل الذي يضمن أن يسير القطاع الخاص وفق أهداف واحتياجات البلاد وبما يتلاءم مع الخطط التنموية"[3]

فالدور الرقابي الذي تلعبه الحكومة الماليزية على القطاع الخاص يمنع بصفة معينة تفشي الفساد والبيروقراطية في الحصول على المعاملات وتمويل المشاريع، حيث أصبحت عملية الخصخصة تدار عن طريق وحدة تنظيمية تسمى وحدة التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء، " إذ تعتبر ماليزيا من الدول الأولى التي اتجهت نحو الخصخصة في آسيا، مما خلق لديها خبرات واسعة في هذا المجال، واضطلعت بمحاولات ناجحة في الخصخصة وشملت أنجح عمليات الخصخصة شركة الخطوط الجوية الماليزية ومجمع حاويات السفن بميناء كلانغ، فعند تحويل

[1]. محسن حسن المعموري، " الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات "، مجلة دنانير، (ع 30، 2008)، ص.2.
[2]. عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص.66.
[3]. إيمان فخري أحمد، **مرجع سابق**

الخطوط الجوية الماليزية إلى القطاع الخاص طرحت الشركة أسهمها للبيع وفي الوقت نفسه عرض انتساب في أسهم جديدة "[1].

بعد نجاح هذه العمليات التحويلية من القطاع العام إلى القطاع الخاص شجع على المزيد من عمليات الخصخصة وانتقلت إلى الطرق السريعة والاتصالات وتوصيل المياه والصرف الصحي وصناعة الطاقة ومختلف مؤسسات البنى التحتية، فأصبح بإمكان المواطن الامتلاك والإنتاج معاً مما ساهم في زيادة المنافسة والتوسع من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، واستقطاب المستثمرين الأجانب مما ساعد الحكومة الماليزية على الحصول على المزيد من التمويل بالعملة الصعبة، وفي إطار برنامج الخصخصة نمت بين القطاع العام والخاص شراكة تتميز بالتكامل وصلت إلى حد الاندماج في إطار عملية التنمية " وتتضمن هذه السياسة التعاون بين الدولة وجماعة رجال الأعمال لتحقيق أهداف ماليزيا التنموية، وتحصل الحكومة بمقتضى هذه السياسة على 30 بالمئة من أرباح الشركات في صورة ضريبية، تستخدم في تمويل مشروعات التنمية، وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض مصروفات الحكومة لتمويل عملية التنمية فضلاً عن العوائد الناتجة عن عملية الخصخصة حتى استطاعت أن تحقق فائض كبير في الميزانية 1993-1997"[2].

يشهد للقيادة الرشيدة دورها الكبير في التوجيه الملائم والمناسب وللاقتصاد، ويعتبر الحكم الراشد في ماليزيا السبب الأساسي في تطور ونمو الاقتصاد بوتيرة سريعة، وقد نظر محمد مهاتير لعملية الخصخصة كإستراتيجية هامة لنمو نخبة أعمال مالاي يكفالة الحكومة، وأن القطاع العام يعمل كآلية مؤقتة لخلق رأس مال مالاوي ومن ثم كانت الخصخصة سياسة لمهاتير بغض النظر عن أسبابها التي ساقتها الموجة الدولية و" قد ذكرت خمس أهداف للخصخصة و هي[3]:

- خفض الأعباء المالية عن الحكومة
- خفض تدخل الحكومة في الاقتصاد
- تسريع النمو الاقتصادي
- تطوير التنافسية
- رفع الكفاءة والإنتاجية

ساهمت الخصخصة في تنمية ماليزيا، وكانت الحل الملائم الذي يوفر أرباح متساوية رغم أنها ليست مطلقة إلا أنها موزعة بطريقة أكثر عدل في ما يعرف بالشراكة الذكية في التنمية، حيث تهدف الشراكة الذكية لإعادة توزيع الأرباح بصفة عادلة، فعمل القطاع العام مع القطاع الخاص من أجل تسيير التنمية الاقتصادية التي لكل منهما حصة فيها، وقد جعل التخلص من الاتجاه التنافسي- القديم بين القطاعين لمصلحة المساعدة المتبادلة، وأدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل في إرادات الحكومة، وهو ما يستخدم في دفع فواتير مرتبات

1. محسن حسن العموري، **مرجع سابق، ص.** 5.
2. إيمان فخري أحمد، مرجع سابق
3. جابر سعيد عوض، السياسات العامة في ماليزيا، **مرجع سابق، ص.** 72

العاملين في الحكومة فضلاً عن إمداد المرافق بما تحتاجه، ومن ثم يساعد القطاع العام نفسه بمساعدته للقطاع الخاص"[1].

تعتبر الشراكة الذكية بين العرقيات الماليزية ورجال المال والأعمال وبين القطاع العام والخاص والإدارات وعمالها، خطوة ثابتة نحو النمو والقضاء على الفساد ومكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز قدرات الدولة الماليزية من خلال اشتراك جميع فواعل المجتمع وحتى المستثمرين الأجانب في هذه الشراكة، مما يجعل ماليزيا شركة لكل فيها أسهم يملكها، هذا ما يجعل كل ممتلك يحمي ممتلكاته ويطورها إلى الأحسن من أجل المنافسة،" ولعل ما يوضح بجلاء أسلوب عمل الشراكة الذكية؛ مفهوم ماليزيا المتحدة وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحي بالسياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثي بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادة السياسية، والشراكة ذكية لأن الجميع نصيب فيها ولاشك في أنه لو خاضت ماليزيا تنميتها الاقتصادية دون تنفيذ هذا المفهوم لكان التقدم أبطء من ذلك بكثير، ثم السياسة القومية؛ ففي ماليزيا تمثل الجبهة الوطنية التي تضم أربعة عشر حزب سياسي شراكة ذكية لأن الاحترام لا يكون تابعا لقوة الحزب أو ضعفه بل على أساس التشارك العادل"[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه لتحقيق تنمية مستدامة وتسير بوتيرة سريعة يجب إشراك جميع الفواعل التي يمكن أن تساهم في هذه العملية، حتى لو كانت الفواعل خارجية كالمستثمرين الذين يعززون التجارة الخارجية التي تعتمد عليها ماليزيا بالدرجة الأولى في عملية التنمية، فالخصخصة خطوة ثابتة وواعية جدا جاءت بعد تجارب وأخطاء المملكة المتحدة في هذا المجال، واعتمدتها ماليزيا بعد تعديلات توائم خصوصيتها وطابعها المتعدد الأعراق.

الاستنتاجات:

إن الدولة التنموية بحاجة إلى قيادة تتميز بالشرعية والكفاءة، كما يفترض أن يتمتع القائد بفكر تنموي، مع ضرورة وجود نخبة بيروقراطية قوية وفعالة تتسم بالكفاءة العلمية والتماسك، وكذا معارضة بناءة تتميز بقوة الاقتراح والاستعداد لأن تكون بديلا في أي لحظة.

إن أهم مطلب من متطلبات التنمية التي توفرت في ماليزيا هو وجود جهة خاصة ومسؤولة عن عملية التنمية مما يجعلها متخصصة في إدارة عملية التنمية ويعطيها اهتمام أكثر.

هناك علاقة قوية بين الحكم الراشد وبين التنمية المستدامة في الدولة الماليزية، كما أسهمت الوحدة المجتمعية والمدنية في نبذ العنف والخلاف في ماليزيا مما ساعد على استمرار عملية التنمية المستدامة.

رسم سياسات واستراتيجيات تنموية قائمة على الاهتمام وأولوية المعرفة في المجال التنموي ساهم في تحقيق تنمية حقيقة، كما أن إشراك القطاع الخاص في تنفيذها زاد من فعاليتها ونجاحها وفق رؤية الوطن للجميع ويبنيه الجميع.

امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية 2020 وإصرارها على تنفيذها، من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة في هذه الإستراتيجية لتكون دولة متقدمة في كل الجوانب وتحقق تنمية شاملة ومتوازنة ومستقلة.

[1]. جابر عوض، الجهاز الإداري والتنمية في الخبرة الآسيوية، مرجع سابق، ص. 278
[2]-المرجع السابق، ص، 281

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:باللغة العربية

أ-الكتب:

1- كمال المنوفي وسعيد جابر عوض، **النموذج الماليزي للتنمية**(القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005).

2- يوسف ناصر، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المرنبة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**(بيروت: **مركز دراسات** الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط.1، 2010).

3- **وفاء لطفي، "السياسات التنوية في ماليزيا"، جامعة القاهرة**: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

4- سعيد جابر عوض،" السياسات العامة في ماليزيا،" **الجهاز الإداري والتنمية في الخبرة الآسيوية**(القاهرة: **مركز** الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).

5- محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة**(**بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، نوفمبر 2000).

6- محمد سيد سليم، **الفكر السياسي لمحاضير محمد**(القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006).

7- عادل عبد العظيم، **التجارب الدولية: تجربة ماليزيا**(الكويت: المعهد العربي للتخطيط).

8- **سناء عبد الكريم خناق" حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية - التجربة الماليزية** (ماليزيا: **جامعة مالايا**).

9- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، " **انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، المركز الجامعي** غرداية.

10- **جابر عوض**(محرر)، **دور الدولة مابين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية**(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009).

11- سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**(بيروت: دار الفارابي، ط. 1، 2002).

ب-المجلات والدوريات

1- نادية فاضل عباس فضلي،" التجربة التنموية في ماليزيا من 2000-2010" **دراسات دولية،**" (ع. 54).

2- أحمد درج علي،" التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا،"**مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، (ع.3، مجلد.63)**.

3- عبد الرحمان بن سانية،" قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية،" **مجلة الواحات للبحوث والدراسات،**(ع. 11، 2011).

4- **مناضل عباس حسين الجوري،**" نظرية سرب الإوز الطائر الآسيوية ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي،" **مجلة الإدارة والاقتصاد، (مجلد 3، ع.11)**.

5- عبد الرحمان بن سانية،" قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**(ع. 11، 2011).

6- سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز،" الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا " **مجلة العلوم الاقتصادية، (ع.38، المجلد 10، مارس 2015)**.

7- محسن حسن المعموري، " الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات "، **مجلة دنالى، (ع 30، 2008)**.

ج- الأطروحات الرسائل الجامعية

1- دليلة بن توسة، **المشروع الحضاري الإسلامي بين العالمية والعولمة**، (مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011).

د-الندوات والملتقيات والمؤتمرات

1- فاطمة الزهراء طلحاوي ومحمد مدياني ، "**سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا** "(الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 8-9 ديسمبر 2014، جامعة أدرار).

2- خديجة بوريب، "**النموذج التنموي الماليزي المنطلقات الواقع والتحديات المستقبلية** "(الملتقى الدولي حول: **مقومات** تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3- 4 ديسمبر).

3- زليخة بن حاشي، مريم شطيبي محمود، "**التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية**"(مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2-3 ديسمبر 2015).